

الطبعة الثانية

# حقيقة الشيشة

تأصيل وتوثيق من خلال سبعين رسالة اعتقادية  
من القرن الثاني لغاية القرن العاشر الهجري

جمع و تحقيق و تقديم

الشيخ محمد رضا الانصاري القمي

### ٣

## وصف دين الإمامية (اعتقادات الشيخ الصدوق عليه السلام)

---

أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي  
المتوفى سنة ٣٨١ هـ

---

◆ يُعدّ الشيخ الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى ببابوية القمي، من متقدمي محدثي الإمامية، جليل القدر، عظيم المنزلة، كبير الشأن، ولد بمدينة قم في السنين الأولى من القرن الرابع الهجري، رحل في طلب العلم إلى بلدان عديدة من بلاد المشرق الإسلامي، من أقصى مدن ما وراء النهر وخراسان إلى مكة والمدينة، مروراً بأهم المدن وأعاصمة العلم والثقافة والخلافة دار السلام بغداد، فقد زار هذه الحواضر العلمية واجتمع بأعلامها والمشايخ والمحدثين فيها فاستمع وحدث واستجاز وأجاز، فبلغت مشايخه المئتين، وأمام الرواون عنه فلا يمكن استقصاء جميعهم، لأنّه حدّث وروي عنه وهو حدث السنن، وقد امتد عمره الشريف إلى نصف وسبعين سنة، قضى شطراً كبيراً منه في السفر والترحال إلى أمّهات الحواضر العلمية الإسلامية، صنف في شتّي فنون العلوم الإسلامية، وكان مؤلّفاً مكثراً، ألف الأسفار

الكبيرة والرسائل الصغيرة، قال عنه الشيخ الطوسي: (له نحو ثلاثة مصنف، وفهرست كتبه معروفة)، ومن أشهر كتبه «كتاب من لا يحضره الفقيه» والذي يعد أحد الكتب الأربع المعمول عليها في استنباط الأحكام الشرعية عند الإمامية، وله كتاب آخر لا تقل شهرته عن الكتاب السابق، وهو «الأمالي» حيث جمع فيه أكثر من ألف حديث مما أملأه على تلامذته من الأخبار التي كان قد تلقاها وروها عن مشايخه وذلك من خلال سبع وسبعين مجلس، ويببدأ مجلساً الأول (لأن النبي عليه السلام بقيت من رجب سنة سبع وستين وثلاثة) وتنتهي مجالسه (لإحدى عشرة ليلة بقيت من شعبان سنة ثمان وستين وثلاثة) في مشهد مولانا أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليهما السلام.

وأما في مجال الاعتقاديات بالمعنى الخاص، فقد صنف الصدوق عدة رسائل في مناسبات مختلفة وباحجام متفاوتة، وجميعها مذكورة في هذه المجموعة الاعتقادية، ونذكرها تباعاً.

**الاعقادية الأولى:** وهي المسماة بـ(وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار)، وهي مدرجة ضمن كتابه (الأمالي) السابق الذكر، مذكورة في المجلس الثالث والتسعين والمنعقد يوم الجمعة ١٣ شعبان سنة ٣٦٨ هـ، وقد أملأها على أهل مجلسه والمشايخ حينما سأله أن يُملي عليهم وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار، فأجابهم إلى ذلك وتعرض لذكر أصول الدين وفروعه ومجموعة من الواجبات الأخلاقية التي ينبغي للمؤمن أن يتخلّى بها ويجد المتبوع من خلال سرده لعقائد الإمامية في هذه الرسالة بعض الأمور التي لا تعتقد بها جميع الإمامية بل طائفة منها، وأغلبها في فروع الدين وليس في أصوله، كحكمه بوجوب بعض العبادات التي لا يراها المشهور واجبة، ولا يخفى أن ذلك بمقدار مسلكه الأخباري واعتماده على الأخبار دون الأدلة العقلية. ومن المعلوم عن لصدق بعض المعتقدات - في الأصولى والفروع - والاختيارات هي مثار للجدل والنقاش والأخذ والرد منذ صدورها، كقوله عن سهو النبي ﷺ والشهادة الثالثة في الأذان، وقد أفرد الشيخ المفيد (المتوفى سنة ٤١٣ هـ) كتاباً في الرد عليه والمشهور بـ(تصحيح اعتقادات الصدوق) رد فيه على ما يقارب من ثمانين مورداً من اختياراته واعتقاداتـه، والعلة في جميع ما أختاره

مجانبته الأدلة العقلية الأصولية غالباً، واعتماده على أخبار الآحاد التي لا توجب علماً أو أنها معارضة مع الأدلة العقلية الثابتة.

اعتمدت في إدراج هذه الرسالة على نقلها من طبعة كتاب الأمالي المحققة في قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة و الذي كنت من المشاركين في تحقيقه.  
**الاعتقادية الثانية:** وهي التي تلي هذه الرسالة، وهو كتاب «الهداية» وقد تحدثت عن مواصفاتها في مقدمتها.  
**الاعتقادية الثالثة:** وهو الكتاب المعروف بـ«اعتقادات الصدوقي».





المجلس الثالث والتسعون<sup>(١)</sup> مجلس يوم الجمعة الثالث عشر من شعبان سنة ثمان وستين وثلاثمائة:

واجتمع في هذا اليوم إلى الشيخ الفقيه أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي أهل مجلسه والمشايخ، فسألوه أن يُملّى عليهم وصف دين الإمامية على الإيجاز والاختصار.

فقال: دين الإمامية هو الإقرار بتوحيد الله تعالى ذكره، ونفي التشبيه عنه، وتنزيهه عما لا يليق به، والإقرار بأنباء الله ورسله وحججه وملائكته وكتبه، والإقرار بأنّ محمداً عليه السلام هو سيد الأنبياء والمرسلين، وأنه أفضل منهم ومن جميع الملائكة المقربين، وأنه خاتم النبيين، فلا نبيٌّ بعده إلى يوم القيمة، وأن جميع الأنبياء والرّسل والأئمّة عليهم السلام أفضل من الملائكة، وأنهم معصومون مطهرون من كلّ دنسٍ ورجسٍ، لا يهُمُّون بذنبٍ صغيرٍ ولا كبيرٍ ولا يرتكبونه، وأنهم أمانٌ لأهل الأرض كما أن النجوم أمانٌ لأهل السماء.

وأن الدعائم التي بُني الإسلام عليها خمس: الصلاة، والزكاة، والصوم، والحجّ، وولاية النبي والأئمّة صلوات الله عليهم بعده، وهم اثنا عشر إماماً، أو لهم أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم عليّ بن الحسين، ثم الباقر محمد بن عليّ، ثم الصادق جعفر بن محمد، ثم الكاظم موسى بن جعفر، ثم الرضا عليّ بن موسى، ثم الجواد محمد بن عليّ، ثم الهادي عليّ بن محمد، ثم العسكري الحسن بن عليّ، ثم الحجّة بن الحسن بن عليّ عليهما السلام، والإقرار بأنهم أولوا

١. الأُمالي: ٧٣٨ ط مؤسسة البعثة.

الأمر الذين أمر الله عز وجل بطاعتهم، فقال: «أطِيعُوا الله وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ أَمْرٌ مِنْكُمْ» وأن طاعتهم طاعة الله، ومعصيتهم معصية الله، ووليهم ولی الله، وعدوهم عدو الله عز وجل.

ومودة ذرية النبي ﷺ - إذا كانوا على منهج آبائهم الطاهرين فريضة - واجبة في عنان العباد إلى يوم القيمة، وهي أجر النبوة، لقول الله عز وجل: «قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى».

والإقرار بأن الإسلام هو الإقرار بالشهادتين، والإيمان هو إقرار باللسان، وعقد بالقلب، وعمل بالجوارح، لا يكون الإيمان إلا هكذا.

ومن شهد الشهادتين فقد حقن ماله ودمه إلا بحقهما، وحسابه على الله عز وجل.

والإقرار بالمسألة في القبر حين يُدفن الميت، وينكر ونكير، وبعذاب القبر، والإقرار بخلق الجنة والثار، وبحجج النبي ﷺ إلى السماء السابعة، ومنها إلى سدرة المتنهي، ومنها إلى حجب النور، وبحاجة الله عز وجل إياه، وأنه عرج به بجسمه وروحه على الصحة والحقيقة، لا على الرؤيا في المنام، وأن ذلك لم يكن لأن الله عز وجل في مكان هناك، لأنّه متعال عن المكان، ولكنه عز وجل عرج به ﷺ تشريفاً له، وتعظيماً لمنزلته، وليريده ملوك السماوات كما أراه ملوك الأرض، ويُشاهد ما فيها من عظمة الله عز وجل، وليخبر أمته بما شاهد في العلو من الآيات والعلامات.

والإقرار بالحوض، والشفاعة للمذنبين من أصحاب الكبائر.

والإقرار بالصراط، والحساب، والميزان، واللوح، والقلم، والعرش، والكرسي.

والإقرار بأن الصلاة عمود الدين، وأنها أول ما يحاسب عليه العبد يوم القيمة من الأعمال، وأول ما يسأل عنه العبد بعد المعرفة، فإن قيلت قبل ما سواها، وإن ردت رد مساوها.

وأن المفروضات من الصلوات في اليوم والليلة خمس صلوات، وهي سبع عشرة ركعة، الظهر أربع ركعات، والعصر أربع ركعات، والمغرب ثلاث ركعات، والعشاء الآخرة أربع ركعات، والغداة ركعتان.

وأما النافلة: فهي مثلاً الفريضة أربع وثلاثون ركعة، ثماني ركعات قبل الظهر، وثمانية بعدها قبل العصر، وأربع ركعات بعد المغرب، وركعتان من جلوس بعد العشاء الآخرة، تُحسبان بركعة، وهي وتر لمن لم يلحق الوتر آخر الليل. وصلاة الليل ثماني ركعات، كل ركعتين بتسليمية، والشفع ركعتان بتسليمية، والوتر ركعة واحدة. ونافلة الغداة ركعتان.

فجملة الفرائض والنماذج في اليوم والليلة إحدى وخمسين ركعة.  
والاذان والإقامة مئتي مئتي.

وفرائض الصلاة سبع: الوقت، والظهور، والتوجّه، والقبلة، والركوع، والسجود، والدّعاء، والقنوت في كل صلاة فريضة ونافلة في الركعة الثانية قبل الركوع وبعد القراءة، ويجزي من القول في القنوت: «رب اغفر وارحم، وتجاوز عما تعلم، إنك أنت الأعز الأكرم». ويجزي فيه أيضاً ثلاث تسبيحات، وإن أحب المصلي أن يذكر الأنعام اللهم في قنوته ويصلّي عليهم فليُجمّلها.

وتكبيرة الافتتاح واحدة، وسبعين أفضل، ويجب الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة عند افتتاح الفاتحة، وعند افتتاح الشّورة بعدها، وهي آية من القرآن، وهي أقرب إلى اسم الله الأعظم من سواد العين إلى بياضها، ويُستحب رفع اليدين في كل تكبيرة في الصلاة، وهو زين للصلاة.

والقراءة في الأوليain من الفريضة الحمد وسورة، ولا تكون من العزائم التي يُسجد فيها، وهي: سجدة لقمان، وحمد السجدة، والنجم، وسورة «اقرأ بِسْمِ رَبِّكَ».

ولا تكون السورة أيضاً **﴿لِيَلَافِ﴾**، أو **﴿أَلْمَ تَرَ كَيْفَ﴾**، أو **﴿وَالضُّحَى﴾**، أو **﴿أَلْمَ نَشَرَخ﴾**، لأن **﴿لِيَلَافِ﴾** و **﴿أَلْمَ تَر﴾** سورة واحدة، و **﴿وَالضُّحَى﴾** و **﴿أَلْمَ نَشَرَخ﴾** سورة واحدة، فلا يجوز التفرّد بواحدة منها في ركعة فريضة، فمن أراد أن يقرأ بها في الفريضة فليقرأ **﴿لِيَلَافِ﴾** و **﴿أَلْمَ تَر﴾** في ركعة واحدة، و **﴿وَالضُّحَى﴾** و **﴿أَلْمَ نَشَرَخ﴾** في ركعة.

ولا يجوز القراءان بين سورتين في الفريضة، فأما في النافلة فلا بأس بأن يقرأ الرجل ما شاء، ولا بأس بقراءة العزائم في النوافل، لأنّه إنما يكره ذلك في الفريضة.

ويجب أن يقرأ في صلاة الظهر يوم الجمعة سورة الجمعة والمنافقين، فبذلك جرت السنة.

والقول في الركوع والسجود ثلات تسبيحات، وخمس أحسن، وسبع أفضل، وتسبيحة تامة تجزي في الركوع والسجود للمريض والمستعجل، فمن نقص من الثلاث تسبيحات في رکوعه أو في سجوده تسبيحة، ولم يكن بمرتضٍ ولا مستعجل فقد نقص ثلث صلاته، ومن ترك تسبيحتين فقد نقص ثلثي صلاته، ومن لم يسّبح في رکوعه وسجوده فلا صلاة له إلا أن يهمل أو يكير أو يصلّي على النبي وآلـهـ بعد التسبيح، فإن ذلك يُجزيه.

ويجزي في التشهيد الشهادتان، فما زاد فتعبد.

والتسليم في الصلاة يُجزي مرتين واحدة مستقبل القبلة، ويميل بعينه إلى يمينه، ومن كان في جمعٍ من أهل الخلاف سلم تسليمتين، عن يمينه تسليمة، وعن يساره تسليمة كما يفعلون، للتفقية.

وينبغي للمصلّي أن يُسّبح بتسبيح فاطمة الزهراء عليها السلام في دبر كل صلاة فريضة، وهي أربع وثلاثون تكبيرة، وثلاث وثلاثون تسبيحة، وثلاث وثلاثون تحميدة،

فإنه من فعل ذلك بعد الفريضة قبل أن يُثني رجليه غفر الله له، ثم يصلي على النبي ﷺ، والأئمة عليهم السلام، ويَدْعُ لنفسه بما أحب، ويُسجد بعد فراغه من الدّعاء سجدة الشّكر، يقول فيها ثلاث مرات: شكرًا لله، لا يدعها إلا إذا حضر مخالف للحقيقة.

ولا يجوز التكبير في الصلاة، ولا قول (آمين) بعد فاتحة الكتاب، ولا وضع الركبتين على الأرض في السجود قبل اليدين، ولا يجوز السجود إلا على الأرض أو على ما أنبأته الأرض إلا ما أكل أو لبس، ولا بأس بالصلاحة في شعر ووبر كل ما أكل لحمه، وما لا يؤكل لحمه فلا يجوز الصلاحة في شعره ووبره إلا ما خصته الرخصة، وهي الصلاة في السنحاب والسمور والفتوك والحزن، والأولى أن لا يصلّي فيها، ومن صلى فيها جازت صلاته، وأمّا الشعالب فلا رخصة فيها إلا في حالة التقىة والضرورة.

والصلة يقطعها الريح إذا خرج من المصلي، أو غيرها مما ينقض الوضوء، أو يذكر الله على غير وضوء، أو وجد أذى، أو ضرباناً لا يمكنه الصبر عليه، أو رَعْفٌ فخر ج من أنفه دم كثير، أو التفت حتى يرى من خلفه.

وَلَا يُقْطِعُ صَلَةَ الْمُسْلِمِ شَيْءٌ يَمْرُّ بَيْنِ يَدِيهِ مِنْ كَلْبٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ حَمَارٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

ولا سهو في النافلة، فمن سهّا في نافلةٍ فلَيُبْرِئْ على ما شاء، وإنما السَّهو في الفريضة، فمن سهّا في الأولىين أعاد الصَّلاة، ومن شَكَ في المغرب أعاد الصَّلاة، ومن شَكَ في الغدَة أعاد الصَّلاة، ومن شَكَ في الشَّانِيَة والثَّالِثَة، أو في الثَّالِثَة والرابعة، فلَيُبْرِئْ على الأَكْثَر، فإذا سَلَمَ أَتَمَ مَا ظَنَّ أَنَّه قد نَقَصَ.

ولا تجُب سجدة السهو على المُصلّى إلّا إذا قام في حال قعودٍ، أو قعدَ في حال قيامٍ، أو ترك التشهّد، أو لم يَدْرِ زاد في صلاته أم نقص منها، وهمما بعد التسلیم في الزيادة والنقصان، ويقال فيهما: بسم الله وبالله، السلام عليك أباها النبي ورحمة الله وبركاته.

وأَمّا سجدة العزائم: فَيُقَالُ فِيهَا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ حَقّاً حَقّاً، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِيمَانًا وَتَصْدِيقًا، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَبُودِيَّةً وَرِقًا، سَجَدْتُ لَكَ يَا رَبَّ تَعَبِّدُ وَرِقًا، لَا مُسْتَنْكِفًا وَلَا مُسْتَكْبِرًا، بَلْ أَنَا عَبْدُ ذَلِيلٍ خَائِفٍ مُسْتَجِيرٌ.  
وَيَكْبُرُ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ.

وَلَا يُقْبَلُ مِنْ صَلَاتِ الْعَبْدِ إِلَّا مَا أَقْبَلَ عَلَيْهِ مِنْهَا بِقَلْبِهِ، حَتَّى إِنَّهُ رَبِّمَا قُبِلَ مِنْ صَلَاتِهِ رُبْعَهَا أَوْ ثُلُثَهَا أَوْ نُصْفَهَا أَوْ أَقْلَلَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ، وَلَكِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُتَّمِّمُهَا بِالنَّوَافِلِ.

وَأَوْلَى النَّاسِ بِالتَّقْدِيمِ فِي جَمَاعَةٍ، أَقْرَؤُهُمْ لِلْقُرْآنِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءٌ فَأَقْدَمُهُمْ هَجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءٌ فَأَسْنَهُمْ، فَإِنْ كَانُوا فِي السِّنِّ سَوَاءٌ فَأَصْبَحُهُمْ وَجْهًا، وَصَاحِبُ الْمَسْجِدِ أَوْلَى بِمَسْجِدِهِ، وَمَنْ صَلَّى بِقَوْمٍ وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ لَمْ يَزَلْ أَمْرُهُمْ إِلَى سَفَالٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

وَالْجَمَاعَةُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَرِيضَةٌ وَاجِبةٌ، وَفِي سَائِرِ الْأَيَّامِ سُنَّةٌ، مَنْ تَرَكَهَا رَغْبَةً عَنْهَا وَعَنْ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ فَلَا صَلَاةُ لَهُ، وَوُضِعَتِ الْجَمَعَةُ عَنْ تِسْعَةِ عَنِ الصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ، وَالْكَبِيرِ، وَالْمَجْنُونِ، وَالْمَسَافِرِ، وَالْعَبْدِ، وَالْمَرْأَةِ، وَالْمَرْيَضِ، وَالْأَعْمَى، وَمَنْ كَانَ عَلَى رَأْسِ فَرِسْخَيْنِ.

وَتَفْضُلُ صَلَاةِ الرِّجَلِ فِي جَمَاعَةٍ عَلَى صَلَاةِ الرِّجَلِ وَحْدَهُ خَمْسًا وَعِشْرِينَ درجةً في الجنة.

وَفَرِضَ السَّفَرُ رَكْعَتَيْنِ، إِلَّا الْمَغْرِبُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَهَا عَلَى حَالِهَا فِي السَّفَرِ وَالْحَاضِرِ، وَلَا يُصْلَى فِي السَّفَرِ مِنْ نَوَافِلِ النَّهَارِ شَيْءٌ، وَلَا يُتَرَكُ فِيهِ مِنْ نَوَافِلِ اللَّيْلِ شَيْءٌ، وَلَا يَجُوزُ صَلَاةُ اللَّيْلِ مِنْ أَوْلَى اللَّيْلِ إِلَّا فِي السَّفَرِ، وَإِذَا قَضَاهَا إِنْسَانٌ فَهُوَ أَفْضَلُ لَهُ مِنْ أَنْ يُصْلِيَهَا فِي أَوْلَى اللَّيْلِ.

وَحَدُّ السَّفَرِ الَّذِي يُجْبِي فِيهِ التَّقْصِيرُ فِي الصَّلَاةِ، وَالْإِفْطَارُ فِي الصَّوْمِ، ثَمَانِيَةٌ

فراسنخ، فإن كان سَفَرُ الرجل أربعة فراسنخ، ولم يَرِد الرجوع من يومه، فهو بالخيار إن شاء أتَمْ وإن شاء قَسْرَ، وإن أراد الرجوع من يومه فالقصيْرُ عليه واجبٌ. ومن كان سفره معصيًّاً فعليه التمام في الصوم والصلَاة، والمُتَمَّمُ في السَّفَرِ كالْمُقْصَرِ في الحَضْرِ، والذين يجُبُ عليهم التمام في الصَّلَاة والصوم في السَّفَرِ: المُكَارِي، والكَرِيْ، والاشْتَقَان - وهو البريد - والرَّاعِي والمَلَاح لأنَّه عَمَلُهُمْ، وصاحبُ الصَّيْدِ إذا كان صيده بَطَرًا أو أشْرًا، وإن كان صيده ممَّا يعود به على عِيالِه، فعليه التقصيْر في الصوم والصلَاة، وليس من البرِّ أن يصوم الرَّجُل في سَفَرِه تطْوِعًا، ولا يجوز للمُقْطَرِ في السَّفَرِ في شهر رمضان أن يُجَامِعَ.

والصلَاة ثلاثة أثلاث: فُثُلُّ طَهُورٍ، وُثُلُّ رُكُوعٍ، وُثُلُّ سُجُودٍ، ولا صلاة إلَّا بظهورِه، والوضوء مرتَّةٌ مرتَّة، ومن توْضِيْه مرتَّتين فهو جائز إلَّا أَنَّه لا يُؤْجرُ عليه، والماء كله طاهر حتَّى يُعلَمَ أَنَّه قَدْرٌ، ولا يُفْسِدُ الماء إلَّا ما كانت له نفْسٌ سائلة، ولا بأس بالوضوء بماء الورد والإغتسال به من الجنابة، وأمَّا الماء الذي تُسخَّنه الشمس فلا بأس بالوضوء منه، وإنما يُكره الوضوء به وغسل الثياب والإغتسال لأنَّه يُورِثُ الْبَرْصَ، والماء إذا كان قدر كُرْ لِمْ يُجَسِّسُه شيءٌ، والكُرْ أَنْفُ رَطْلٌ ومائتا رَطْلٌ بالعربي، ورُويَ أَنَّ الكُرْ هو ما يكون ثلاثة أشبار طُولًا في ثلاثة أشبار عَرْضاً في ثلاثة أشبار عمْقاً، وماء البئر طَهُورٌ كله ما لم يقع فيه شيءٌ يُجَسِّسُه، وماء البحر طَهُورٌ كله.

ولا يَنْقُضُ الوضوء إلَّا ما خرج من الطرفين من بولٍ أو غائطٍ أو رِيحٍ أو مَنَيٍّ، والنوم إذا ذهَبَ بالعقل، ولا يجوز المسح على العمامة، ولا على القَلْنسُوة، ولا يجوز المسح على الخفين والجورَبين إلَّا من عدوٍ يُتَّقَى، أو ثَلْجٍ يُخافُ منه على الرِّجلين، فيُقامُ الْخُفَّانُ مقامُ الجبائر، فيُمسحُ عليهما، وروت عائشة عن النبي ﷺ أنه قال: «أشدُّ النَّاسَ حَسْرَةً يوم القيمة مَنْ رأى وضوئه على جلدِ غيره».

وقالت عائشة: «لَئِنْ أَمْسَحْتَ عَلَىٰ ظَهَرِ الْفَلَةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَمْسَحْ  
عَلَىٰ خُفْيٍ».

ومن لم يجد الماء فليتيمّم كما قال الله عزّ وجلّ: **«فَتَيَمِّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا**»  
والصعيد: الموضع المرتفع، والطيب: الذي ينحدر عنه الماء، فإذا أراد الرجل أن  
يتيمّم ضرب بيديه على الأرض مرّةً واحدةً، ثم يقضّهما فيمسح بهما وجهه، ثم  
يضرّب بيده اليسرى الأرض فيمسح بها يده اليمنى من المرفق إلى أطراف  
الأصابع، ثم يضرّب بيمنيه الأرض فيمسح بها يساره من المرفق إلى أطراف  
الأصابع. وقد روي أن يمسح الرجل جبينه و حاجبيه، ويمسح على ظهر كفيه،  
وعليه مضى مشايخنا رضي الله عنهم.

وما ينقض الوضوء ينقض التيمّم، والنظر إلى الماء ينقض التيمّم، ومن تيمّم  
وصلّى ثم وجد الماء وهو في وقت الصّلاة، أو قد خرج الوقت، فلا إعادة عليه،  
لأنّ التيمّم أحد الطهورين، فليتواضأ لصلاة أخرى، ولا بأس أن يُصلّي الرجل  
بوضوء واحد صلاة الليل والنهر كلّها ما لم يُحدث، وكذلك للمتيمّم ما لم يُحدث  
أو يُصبّ ماءً.

**والغسل** في سبعة عشر موطنًا: غسل ليلة سبع عشرة من شهر رمضان، وليلة  
تسع عشرة، وليلة إحدى وعشرين، وليلة ثلاث وعشرين، وللعيدين، وعند دخول  
الحرمين، وعند الإحرام، وغسل الزiyارة، وغسل الدخول إلى البيت، ويوم  
التروية، ويوم عرفة، وغسل الميت، وغسل من غسل ميتاً أو كفنه أو مسهه بعدما  
يبرد، وغسل يوم الجمعة، وغسل الكسوف إذا احترق القرص كله ولم يعلم به  
الرجل، وغسل الجنابة فريضة، وكذلك غسل الحيض؛ لأن الصادق ع قال:  
«غسل الجنابة والحيض واحد»، وكلّ غسل فيه وضوء في أوله إلا غسل الجنابة،  
لأنّه فريضة، وإذا اجتمع فرضان فأكابرهما يُجزي عن أصغرهما.

ومن أراد الغسل من الجنابة فليجتهد أن يقول ليخرج ما بقي في إحليله من المتنى، ثم يغسل يديه ثلاثة من قبل أن يدخلهما الإناء، ثم يستنجي ويُنقي فرجه، ثم يَضَع على رأسه ثلاث أكف من الماء، ويميز الشعر بأنامله حتى يبلغ الماء أصل الشعر كله، ثم يتناول بيده ويصبه على رأسه وبذنه مرتين، ويمزّي يده على بذنه كله، ويُخلل أذنيه بإصبعيه، وكل ما أصابه الماء فقد طهر، وإذا ارتمس الجنب في الماء ارتماسة واحدة أحجز ذلك من غسله، وإن قام في المطر حتى يغسله فقد أحجزه ذلك من غسله، ومن أحب أن يتمضمض ويستنشق في غسل الجنابة فليفعل، وليس ذلك بواجب، لأن الغسل على ما ظهر لا على ما بطن، غير أنه إذا أراد أن يأكل أو يشرب قبل العُسل لم يجز له إلا أن يغسل يديه ويتمضمض ويستنشق، فإنه إن أكل أو شرب قبل ذلك خيف عليه البَرَص، وإذا عرق الجنب في ثوبه، وكانت الجنابة من حلال، فحالل الصلاة في التوب، وإن كانت من حرام فحرام الصلاة فيه.

وأقل الحيض ثلاثة أيام، وأكثره عشرة أيام، وأقل الطهر عشرة أيام، وأكثره لا حد له، وأكثر أيام النساء التي تقدّم فيها عن الصلاة ثمانية عشر يوماً، وتستظر بيوم أو يومين إلا أن تطهر قبل ذلك.

والزكاة على تسعه أشياء: على الحِنْطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والإبل، والبقر، والغنم، والذهب، والفضة؛ وعفا رسول الله ﷺ عمما سوى ذلك، ولا يجوز دفع الزكاة إلا إلى أهل الولاية، ولا يعطى من أهل الولاية الأبوان والولد والزوج والزوجة والمملوك، وكل من يُجبر الرجل على نفقته.

والخمس: واجب في كل شيء بلغ قيمته ديناراً، من الكنوز، والمعادن، والغوص، والغنيمة، وهو الله عز وجل، ولرسوله ﷺ، ولذى القربى من الأغنياء، والقراء، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل من أهل الدين .

وصيام السنة ثلاثة أيام في كل شهر: خميس في أوله، وأربعاء في وسطه، وخميس في آخره.

وصيام شهر رمضان: فريضة، وهو بالرؤبة، وليس بالرأي ولا بالظنّي، ومن صام قبل الرؤبة أو أفطر قبل الرؤبة، فهو مخالف لدین الإمامية.

ولا تقبل شهادة النساء في الطلاق، ولا في رؤبة الهرل.

والصلوة في شهر رمضان كالصلوة في غيره من الشهور، فمن أحب أن يزيد فليصل كل ليلة عشرين ركعة، ثمانين ركعات بين المغرب والعشاء الآخرة، واثنتي عشرة ركعة بعد العشاء الآخرة إلى أن تمضي عشرون ليلة من شهر رمضان، ثم يُصلّى كل ليلة ثلاثين ركعة، ثمانين ركعات منها بين المغرب والعشاء، واثنتين وعشرين ركعة بعد العشاء، ويقرأ في كل ركعة منها الحمد وما تيسر له من القرآن، إلا في ليلة إحدى وعشرين وليلة ثلاث وعشرين، فإنّه يستحب إحياءهما، وأن يُصلّى الإنسان في كل ليلة منها مائة ركعة، يقرأ في كل ركعة الحمد مرّة و<sup>﴿</sup>قل هو الله أحد<sup>﴾</sup> عشر مرّات، ومن أحيا هاتين الليلتين بمذكرة العلم فهو أفضل.

وينبغي للرجل إذا كان ليلة الفطر أن يصلي المغرب ثلاثة، ثم يسجد ويقول في سجوده: «يا ذا الطول، يا ذا الحول، يا محيطني محمد وناصره، صل على محمد وآل محمد، واغفر لي كل ذنب أدنته ونسنته وهو عندك في كتاب مبين»؛ ثم يقول مائة مرّة: «أتوب إلى الله عز وجل».

ويُكبر بعد المغرب، والعشاء الآخرة، وصلوة الغداة، والعيد، والظهر، والعصر كما يُكبر أيام التشريق، يقول: «الله أكبر، الله أكبر لا إله إلا الله، والله أكبر، الله أكبر وله الحمد، الله أكبر على ما هدانا، والحمد لله على ما أبلانا»، ولا يقول فيه: «ورزقنا من بهيمة الأنعام»، فإن ذلك في أيام التشريق.

وزكاة الفطرة واجبة: تجب على الرجل أن يخرجها عن نفسه، وعن كل من

يَعُولُ مِنْ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ، وَحُرًّا وَعَبِيدٍ، وَذَكْرٍ وَأُنْثى، صَاعِاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعِاً مِنْ زَبَابِدَ، أَوْ صَاعِاً مِنْ بُرَّ، أَوْ صَاعِاً مِنْ شَعِيرٍ، وَأَفْضَلُ ذَلِكَ التَمْرُ، وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ، وَالْمُدَّ زَنْ مَائَتَيْنِ وَاثْنَيْنِ وَتَسْعِينِ دِرْهَمًا وَنَصْفًا، يَكُونُ ذَلِكَ أَلْفًا وَمِائَةً وَسَبْعِينَ دِرْهَمًا بِالْعَرَاقِيِّ، وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَدْفَعَ قِيمَتَهُ ذَهَبًا أَوْ وَرَقًا، وَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ مَنْ يَعُولُ إِلَيْهِ وَاحِدًا، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ مَا يَلْزَمُ وَاحِدًا إِلَى نَفْسِيْنِ، وَلَا بَأْسَ بِإِخْرَاجِ الْفِطْرَةِ فِي أَوْلَى يَوْمٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانِ إِلَى آخِرِهِ، وَهِيَ زَكَاةُ إِلَى أَنْ يُصْلَى لِلْعَيْدِ، فَإِنْ أَخْرَجَهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ، وَأَفْضَلُ وَقْتُهَا آخِرُ يَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانِ، وَمَنْ كَانَ لَهُ مَمْلُوكٌ مُسْلِمٌ أَوْ ذَمِيٌّ فَلْيَدْفَعْ عَنْهُ الْفِطْرَةَ، وَمَنْ وُلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الزَّوَالِ فَلْيَدْفَعْ عَنْهُ الْفِطْرَةَ، وَإِنْ وُلِدَ بَعْدَ الزَّوَالِ فَلَا فِطْرَةَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَسْلَمَ الرَّجُلُ قَبْلَ الزَّوَالِ وَبَعْدَهُ، فَعَلَى هَذَا.

وَالْحَاجُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجَهٍ: قَارِئٌ، وَمُفْرِدٌ، وَمُتَمْتَعٌ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجَّ، وَلَا يَجُوزُ لِأَهْلِ مَكَّةَ وَحَاطِرِيهَا التَّمْتُعُ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجَّ، وَلِيُسَّرُ لَهُمْ إِلَّا الْقِرَانُ وَالْإِفْرَادُ، لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ». وَحَدَّ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَهْلَ مَكَّةَ وَحَوْالِيْهَا عَلَى ثَمَانِيَّةِ وَأَرْبَعِينَ مِيلَادًا، وَمَنْ كَانَ خَارِجًا عَنْ هَذَا الْحَدَّ فَلَا يَحِجُّ إِلَّا مُتَمْتَعًا بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجَّ، وَلَا يَقْبِلُ اللَّهُ غَيْرُهُ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الإِحْرَامُ مِنَ الْعَقِيقِ، وَأَوْلَهُ مِنَ الْمَسْلَحِ، وَأَوْسَطُهُ غَمْرَةُ، وَآخِرُهُ ذَاتُ عِرْقٍ، وَأَوْلَهُ أَفْضَلُ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَتَ لِأَهْلِ الْعَرَاقِ الْعَقِيقَ، وَوَقَتَ لِأَهْلِ الطَّائِفَ قَرْنَ الْمَنَازِلَ، وَوَقَتَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ، وَوَقَتَ لِأَهْلِ الشَّامِ الْمَهْيَعَةَ وَهِيَ الْجُحْفَةُ، وَوَقَتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَاتِ الْحُلَيْفَةِ وَهُوَ مَسْجِدُ الشَّجَرَةِ، وَلَا يَجُوزُ الإِحْرَامُ قَبْلَ بُلُوغِ الْمِيقَاتِ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنِ الْمِيقَاتِ إِلَّا لِعَلَةٍ أَوْ نَقْيَةٍ.

وَفَرَائِضُ الْحَجَّ سَبْعَةٌ: الإِحْرَامُ، وَالْتَّلَبِيبَاتُ الْأَرْبَعُ، وَهِيَ: «لَبِّيْكَ اللَّهُمَّ لَبِّيْكَ، لَبِّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبِّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ لَبِّيْكَ»، وَغَيْرُ ذَلِكَ

من التلبية سُنّة، وينبغي للملبي أن يكثِر من قوله: «لَيْلَكَ ذَا الْمَعَارِجِ لَيْلَكَ» فإنّها تلبية النبي ﷺ.

**والطواف بالبيت فريضة، والركعتان عند مقام إبراهيم عليهما فريضة، والسعى بين الصفا والمروءة فريضة، والوقوف بعرفة فريضة، والوقوف بالمشعر فريضة، وهدُي التمتع فريضة، وما سوى ذلك من مناسك الحجّ سُنّة، ومن أدرك يوم التروية عند زوال الشمس إلى الليل فقد أدرك المتعة، ومن أدرك يوم النحر مُزدلفة وعليه خمسة من الناس فقد أدرك الحجّ .**

ولا يجوز في الأضحى من البُلدَن إِلَّا التَّنِيُّ، وهو الذي تم له خمس سنين ودخل في السادسة، ويُجزي من البقر والمعز التَّنِيُّ، وهو الذي تم له سنة ودخل في الثانية، ويُجزي من الضأن الجذع لسنةٍ، ولا يُجزي في الأضحية ذات عوار، وتُجزي البقرة عن خمسة نفرين إذا كانوا من أهل بيته، والثور عن واحد، والبدنة عن سبعة، والجَزُور عن عشرة متفرّقين، والكبش عن الرجل وعن أهل بيته. وإذا عزّت الأضحى أجزاء شاء عن سبعين، وتجعل الأضحية ثلاثة أشلاء: ثُلُثٌ يُؤكَل، وثُلُثٌ يُهدى، وثُلُثٌ يُتصدق به.

ولا يجوز صيام أيام التشريق، فإنّها أيام أكلٍ وشربٍ ويعال، وجرت السنّة في الإفطار يوم النحر بعد الرجوع من الصلاة، وفي الفطر قبل الخروج إلى الصلاة، والتکبير في أيام التشريق بمِنْيٍ في ذَبَرِ خمس عشرة صلاةً من صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة العدّا يوم الرابع، وبالأمسار في ذَبَرِ عشر صلواتٍ؛ من صلاة الظهر يوم النحر إلى صلاة الغداة يوم الثالث.

وتحلّ الفُرُوج بثلاثة وجوه: نِكاحٌ بميراث، ونِكاحٌ بلا ميراث، ونِكاحٌ بملك اليمين، ولا ولادة لأحدٍ على المرأة إِلَّا لأبيها ما دامت بِكْرًا، فإذا كانت ثيَّبًا فلا ولادة لأحدٍ عليها، ولا يُزوجها أبوها ولا غيره إِلَّا من ترضى بصَدَاقٍ مفروضٍ،

ولا يقع الطلاق إلّا على الكتاب والسنّة، ولا يمین في طلاق ولا في عتق، ولا طلاق قبل نكاح، ولا عتق قبل ملك، ولا عتق إلّا ما أريد به وجه الله عزّ وجلّ.

والوصيّة: لا تجوز إلّا بالثلث، ومن أوصى بأكثر من الثلث رُدّ إلى الثلث، وينبغي للمسلم أن يوصي لذوي قرابته ممن لا يرث بشيءٍ من ماله قلًّا أم كثراً، ومن لم يفعل ذلك فقد خَتَم عمله بمعصيّة. وسهام المواريث لا تَعُول على ستة، ولا يرث مع الولد والأبوين أحدٌ إلّا زوج أو زوجة، والمسلم يرث الكافر، ولا يرث الكافر المسلم، وابن الملاعنة لا يرثه أبوه ولا أحدٌ من قبل أمّه، فإن لم تكن له أمّ فأخوه وأقرباؤه من قبل أمّة، ومتى أقرّ الملاعنة بالولد بعد الملاعنة الحقّ به ولده، ولم ترجع إليه إمرأته، فإن مات الأب ورثه الإبن، وإن مات الإبن لم يرثه الأب.

ومن شرائط دين الإمامية: اليقين، والإخلاص، والتوكّل، والرضا، والتسليم، والورع، والاجتهاد، والزهد، والعبادة، والصدق، والوفاء، وأداء الأمانة إلى البرّ والفاجر ولو إلى قاتل الحسين عليهما السلام، والبر بالوالدين، واستعمال المروءة، والصبر، والشجاعة، واجتناب المحارم، وقطع الطّمع عمّا في أيدي الناس، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله بالنفس والمال على شرائطه، ومواساة الإخوان، والمكافأة على الصنائع، وشكّر المُنعم، والثناء على المُحسّن، والقناعة، وصلة الرّحم، وبر الآباء والأمهات، وحسن المجاورة، والإنصاف، والإيثار، ومصاحبة الأخيار، ومجانبة الأشرار، ومعاشرة الناس بالجميل، والتسليم على جميع الناس مع الاعتقاد بأنّ سلام الله لا ينال الظالمين، وإكرام المسلم ذي الشّيبة، وتوقير الكبير، ورحمة الصغير، وإكرام كريم كلّ قوم، والتواضع، والتخشّع، وكثرة ذكر الله عزّ وجلّ، وتلاوة القرآن، والدّعاء، والإغضاء، والاحتمال، والمجاملة، والتقيّة، وحسن الصحابة، وكظم الغيظ، والتعطف على الفقراء والمساكين، ومشاركتهم في المعيشة، وتقوى الله في السّر والعلانية،

والإحسان إلى النساء وما ملَكت الأيمان، وحفظ اللسان إِلَّا من خيرٍ، وحسن الظن بِالله عَزَّ وجلَّ، والندم على الذنب، واستعمال السخاء والجود، والاعتراف بالتقدير، واستعمال جميع مكارم الأفعال والأخلاق للدين والدنيا، واجتناب مذامها في الجملة والتفصيل، واجتناب العَضَب، والسُّخط، والحمى، والعصبية، والكِبر، والتَّجَبِيرُ، واحتقار الناس، والفخر، والعجب، والبذاء، والفحش، والبغى، وقطيعة الرِّحْم، والحسد، والحرص، والشَّرَه، والطَّمع، والحرق، والجهل، والسفه، والكَذِب، والخيانة، والفسق، والفجور، واليمين الكاذبة، وكِتمان الشهادة، والشهادة بالزُّور، والغيبة، والبهتان، والمسعاية، والسباب، واللعان، والطعن، والمكر، والخدعية، والغدر، والتَّكُثُرُ، والقتل بغیر حقٍّ، والظلم، والقساوة، والجفاء، والنفاق، والرِّياء، والزُّنا، والسواط، والربا، والفرار من التَّحْفَف، والتعزُّبُ بعد الهجرة، وعقوق الوالدين، والاحتيال على الناس، وأكل مال اليتيم ظُلْماً، وقدف المُحَصَّنة.

هذا ما اتفق إِملاؤه على العَجَلة من وصف دين الإمامية، وسأُملي شرح ذلك وتفسيره إذا سهَّل الله عَزَّ اسمه لي العَوْدُ من مقصدِي إلى نيسابور إن شاء الله.

